ملخص
الخطة الإستراتيجية
لوزارة الصحة
2022-2018

مديرية التطوير المؤسسي وضبط الجودة/
قسم التخطيط

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني
www.moh.gov.jo

الأهداف الوطنية حسب وثيقة "رؤية الأردن 2025 " التي تساهم بها الوزارة

- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية .
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها
- الحفاظ على الاستقرار المالي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر .
- خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعال.

أهداف الوزارة الإستراتيجية

- الهدف الأول : توفير خدمات الرعاية الصحية بجودة وعدالة
- الهدف الثاني :زيادة كفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية.
- الهدف الثالث :زيادة نسبة شمول المواطنين بالتغطية الصحية الشاملة.
- الهدف الرابع : زيادة كفاءة وفاعلية إدارة البنية التحتية .
- الهدف الخامس :زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة المعرفية المبنية على التحول الرقمي والتكنولوجيا.
- الهدف السادس : زيادة كفاءة وفاعلية إدارة الموارد المالية.
- الهدف السابع : تعظيم الحوكمة والدور الرقابي للوزارة وتطبيق اللامركزية .

الرؤية

مجتمع صحي معافى ذو نظام صحي متكامل .

الرسالة

توفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والقيام بالدور التنظيمي والرقابي على الخدمات المرتبطة بصحة وسلامة المواطن بعدالة وجودة عالية وبالإستخدام الإمثل للموارد والتكنولوجيا المتاحة وبالشراكة الفاعلة مع الجهات ذات العلاقة وصولا الى التغطية الصحية الشاملة.

القيم الجوهرية للوزارة

- احترام حقوق المستفيدين
- احترام حقوق مقدمي الخدمة
- الجودة والتميز
- العدالة
- الشراكة
- الشفافية
- العمل بروح الفريق
- المهنية

القضايا الإستراتيجية للوزارة

- الحاجة إلى مزيد من الدعم للرعاية الصحية الاولية لا سيما ضبط الأمراض غير السارية
- الحاجة المستمرة بناء قدرات الموارد البشرية في تقديم الخدمات (دعم التخصصات الطبية النادرة وتطبيق سياسات الإحلال الوظيفي ...ألخ) .
- الحاجة الى المساهمة في تلبية المتطلبات للخطط العالمية والوطنية والمجتمعية لتحقيق العدالة والإمن والإستقرار والوصول الى التغطية الصحية الشاملة.
- حاجة المرافق الصحية إلى مزيد من الدعم والصيانة للبنية التحتية.
- الحاجة الى تبني سلوكيات تمويلية جديدة لدعم وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص والعمل على الإستثمار في الخدمات لإسترداد الكلف وضمان الإستمرارية في تقديم الخدمات.
- الحاجة إلى مزيد من الإتمتة والتحول الإلكتروني للمرافق الصحية.
- مزيد من الجهود للإستثمار في السياحة العلاجية من خلال المشاركة الوطنية لإعداد خطة إستراتيجية للسياحة العلاجية.
- الإستفادة من القوانين والتشريعات لاسيما قانون الصحة العامة والعمل على تعديله للمساهمة في تعزيز دور الوزارة في حوكمة القطاع الصحي
- مأسسة التطوير المؤسسي وتحقيق الجودة والحوكمة